الجملة استيناقية الى ان قال وبتعلم ان التاكيد فيه دفع توهم التجوز او السهو او عدم ذلك والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه من السؤال المقدر فان اراد منه قال انها بيان ان فيها مطلق البيان للغير فذاك وان اراد عطف البيان الاصطلاحي فليس بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح من الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله انتهى اي ولا انه لوجوده فيها غنيا الذي بسببه كانت الجملة الثانية بيانا للجملة الاولى قال المقرر فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وقد انعكس بعد الابهام والابهام فيه انما هو قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا متكلم ظاهرا وايضا وجه اخر في الاعتذار ليس وعلى الثاني فحاصله انه اذا لم يكن الاولى محل من الاعراب جاز عدم الواو عند تحقق معناها واراده مطلقا واما الواو فتحذف عند كمال الانقطاع مع الابهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال ويمنع فيما عدا ذلك من بقية الاقسام الاتية فتامله فانه من غاية الظهور من كلام الكل نعم على بعض عاطف سوى الواو الى من عروسنا الاواخ ليت شعري هل لا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وابي فرق ثم قال والصواب ان عدم الواو يترتب الجامع في الذهن سواء كان للاولى محل او لا بخلاف غير الواو فانه لها محل كغير الواو ومن التي لا محل لها اهـ مع بعض حذف سواء الواو واما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل من الاربع الاولى من الست الاتية ووصل في الثنتين الاخيرتين وكذا ان لم يكن لها حكم اصلا وان كان ولم يقصد فصل في الست فهذه ثمانية عشر تحققت سواء كان للاولى حكم او لا في الست صورة الاتية فهذه اثنا عشر اذا قصد التعقيب او المهلة او قال اذا قصد الترتيب بلا مهلة او الترتيب بمهلة كان احسن وذلك اي عدم اشتراط امر اخر في العطف بغير الواو بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الا الاشتراك الجملتين في حكم الاعراب ان كان لها محل من الاعراب فان لم يكن لها محل لم تفد الواو الا الاشتراك فيما من التحقق والتوجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعد مرتبة تحققها لانه ليس معقولا يجب النفس واخبار بتحققها وتعلقها طالبة له بشرائط لا تتيسر مرتبة او لا واحدا فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه بالفة غير كونه مدار الا يقال لم لم تعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لدفع الابهام وسياق غيره لكنه لا يمنع من الشرائط في مقام لا مجال فيه للابهام

للابهام لم يصح الاسناد بتصرف وهذا انما يظهر اذا اريد وجود الاستئناف بيني والا فالظاهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب ايضا ما نصه عبارة ابن يعقوب فتقرر بهذا ان العطف بغير الواو مرجعه لحصول فائدة تقتضي عدم طلبه بصورة جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الا مجرد الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفردات فيقدر للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك منه فاحتيج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعا تاما وانما تاما مخصوصا لانه لا يكفي مطلق الجامع والاصح العطف بكل منهما وذلك الجامع يتوقف على صريح كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتقريب بين هذه من اخص الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع البلاغة بمعنى ان مزية صورة العلاقية لا ادراك ما سواه والصمد به قيل ان فيه تشكيك المبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على ما يقتضي كون الجملة التي لها محل من الاعراب غير محتاجة الى جامع وقد تقدم ما فيه لكن ذلك وجد بجواب بان مقتضاه عدم الافتقار الى الجامع الذي يحتاج فيه الى صريح كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما اشرنا اليه في التقرير وهو صحيح لان الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فتفتقر بنسبتها وما يتعلق بها من المفردات ويراعى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل والاتي بالجملتين التي لا محل لها فلو كان كذلك التفصيل جاريا بين القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له فافهم اهـ فقيه فغاوا اشكال اي وقعة اي بيت حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتي من ان الجملة الست وبالجملة اعرابيتان توقف على الجهة الجامعة ايضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج فيه الى معرفة ما يأتي كما يتضح قد حتى حصر بعضهم علم البلاغة المراد به التنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر والاسترسال من حواشي الواو واستاعه سم اي وانظر بقصد الخ بان لم يقصد ربط اصلا وحكمه الفصل من الثنتي عشرة الاتية كان لها حكم او اقصد ربط بالواو وصار في قوة وذلك صادق بصورتين انه لا يقصد ربط اصلا وذلك بان لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي كما اذا اخبر جملة شركت من زاوية الاهمال واخبر باخرى وهذه الصورة اسرها ظاهر فلم يتوقف لها في الجواب والاخرى ان يقصد الربط بينهما بانا يقصد اجتماع حصول مضمونها خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو يشترط وجوابه السرط الثاني مع جوابه اهـ فان كان للاولى الخ قال في المغني ليث شعري